وضعت ثقلها لصالح القضايا العربية والإسلامية والإنسانية

الدبلوماسية الكويتية.. دور فاعل في أروقة مجلس الأمن الدولي

الشيخ صباح الخالد يترأس جلسة غير رسمية لمجلس الأمن لمناقشة القضية الفلسطينية

الكويت وبلجيكا وألمانيا يقدمون مشروع قرار بمجلس الأمن حول إدلب

بعد أن أمضت الدبلوماسية الكويتية عامين في أروقة مجلس الأمن الدولي أدت خلالهما دورا فاعلا في الموضوعات المطروحة ووضعت ثقلها لصالح القضايا العربية والإسلامية والإنسانية، ها هي تطوي تلك المرحلة مع نهاية هذا العام لتستمر مستقبلا في أداء دورها المشهود في الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة.

واستطاعت الكويت من خلال عضويتها في مجلس الأمن وضع بصمتها الدبلوماسية الخاصة وتقديم قوانين لحل عدد من المشكلات التي تواجه العالم والتنسيق مع الدول الأعضاء لطرح وتبني عدد من مشروعات القرارات والبيانات المهمة.

وكانت الكويت قد بدأت في الأول من يناير عام 2018 نشاطها في مجلس الأمن بصفة العضوية غير الدائمة لتخلف مصر في تمثيل المجموعة العربية وسط تحديات كثيرة ولتدلي بدلوها في أهم الموضوعات التي تشغل العالم وأبرزها الحفاظ على السلم والأمن وإصلاح مجلس الأمن.

وفي ذلك اليوم التاريخي عادت الكويت بعد 40 عاما لتولي هذا المقعد إذ سبق أن تولته عام 1978 لمدة عامين، وذلك عقب أن حظيت بثقة المجتمع الدولي ممثلا في أعضاء الأمم المتحدة الذين صوتوا لمصلحة انضمامها إلى العضوية غير الدائمة بمجلس الأمن بواقع 188 صوتا من أصل 193 دولة.

واستبق نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الخالد حينذاك بدء انطلاقة نشاط الكويت في مجلس الأمن بتأكيده حرص بلاده على الاستمرار في نهجها المعتدل والمتزن والساعي إلى تحقيق الدبلوماسية الوقائية، مضيفا أن الكويت ستعمل مع الدول الأعضاء على منع نشوب الخلافات والحروب وحل المشكلات بالطرق السلمية. وقال الشيخ صباح الخالد: "إننا نمثل أشقاءنا العرب والمجموعة الآسيوية ومنظمة التعاون الإسلامي والدول المطلة على المحيط الهادي وتم الاجتماع معهم والتنسيق بشأن المطلوب من ممثلهم وسنعمل على بحث كل ما يتعلق بقضايانا العربية ومشاكل أمتنا العربية والإسلامية".

وخلال عضويتها في مجلس الأمن طرحت الكويت عددا من مشروعات القرارات المتعلقة بقضايا مهمة تشغل العالم، كما طرحت بيانات تتصل بموضوعات حيوية تهم الدول العربية أو الإسلامية.

ففي فبراير عام 2018 ترأست الكويت مجلس الأمن حيث شهد جلسات مهمة ناقشت ثلاثة موضوعات هي القضية الفلسطينية والقضية العراقية ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن الدوليين. وفي 21 فبراير من ذلك العام ترأس الشيخ صباح الخالد جلسة مجلس الأمن حول أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي دعت الكويت لعقدها تحت عنوان (مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن الدوليين) لمناقشة سبل تحسين آليات منظمة الأمم المتحدة للحد من المخاطر والتهديدات التي تواجه المجتمع الدولي. وتم خلال الجلسة إعادة تأكيد التزام الدول الأعضاء في مجلس الأمن وتقيدها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه في ضوء التحديات التي تواجه المجتمع الدولي وبحث أفضل السبل لاستخدام الأدوات التي يتيحها الميثاق لتمكين مجلس الأمن من الاضطلاع بمهامه وواجباته بفعالية.

وفي اليوم الثاني ناقش مجلس الأمن طلب الكويت عقد جلسة خاصة لبحث كيفية توفير القدرات اللازمة لإعادة إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط لاسيما في ضوء وجود مبادرات إقليمية ودولية اعتمدها المجلس. وترأس الشيخ صباح الخالد الجلسة التي استهدفت توفير طريق واضح للتوصل إلى حل يفضي إلى نيل الشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية من خلال تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

وفي 30 أكتوبر دعت الكويت والسويد باعتبارهما (حاملي القلم) للملف الإنساني السوري في مجلس الأمن جميع الأطراف المعنية إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية لمنطقة (الركبان) على الحدود الأردنية السورية والاستجابة لمطالبات الأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية معربتين عن قلقهما العميق لوجود أكثر من 45 ألف شخص هناك يعانون من نقص حاد في المواد الغذائية والإنسانية والطبية.

وفي 13 ديسمبر صوت مجلس الأمن على مشروع قرار تقدمت به الكويت والسويد يؤكد ضرورة ضمان وصول المساعدات الإنسانية للسوريين وتحديدا عبر الحدود مع استخدام أربعة معابر لدخول المساعدات الإنسانية للمحتاجين.

وبعد حصوله على موافقة المجلس قال مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي إن القرار يعد نجاحا للدبلوماسية الكويتية واستمرارا لقيادتها للعمل الإنساني مع التركيز على تحسين الوضع الإنساني في سورية.

و في 15 مارس عام 2019 اعتمد مجلس الأمن بيانا صحفيا تقدمت به الكويت وإندونيسيا دان بأقوى العبارات هجومين استهدفا مسجدين في مدينة (كرايست تشيرش) بنيوزيلاندا وأسفرا عن مقتل وإصابة العشرات من المدنيين موضحا أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين.

وفي 31 مايو الماضي ترأست الكويت مجلس الأمن لشهر يونيو للمرة الثالثة في تاريخها بعد أن ترأسته لأول مرة في فبراير 1979 خلال عضويتها الأولى في المجلس فيما ترأست المجلس للمرة الثانية في فبراير 2018 خلال عضويتها الحالية.

وقال السفير العتيبي في تلك المناسبة إن رئاسة مجلس الأمن تعد محطة مهمة في تاريخ الدبلوماسية الكويتية التي تنتهج الاتزان والاعتدال في سياستها الخارجية وترتكز على احترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتسعى الى المساهمة بشكل فعال لصيانة السلم والأمن الدوليين.

وفي 11 يونيو اعتمد مجلس الأمن بالاجماع مشروع قرار كويتي حول الأشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة يهدف إلى دعم وتعزيز سبل حماية المدنيين في النزاعات المسلح.

ويعتبر ذلك القرار هو الوحيد الذي قدمته الكويت بشكل منفرد حيث يعكس مواصلة الكويت تسليط الضوء على القضايا الانسانية كما أن تقديمها للقرار نابع من تجربتها المريرة خلال الغزو العراقي لها عام 1990 وما تسبب به من وجود مأساة الأسرى والمفقودين.

ورأت الكويت أن هذا القرار سيشكل لبنة أساسية في كيفية التعاطي مع موضوع المفقودين في النزاعات المسلحة علماً أنه كان أول قرار حول المفقودين والنزاعات المسلحة في مجلس الأمن.

ووفق مشروع القرار فإن مجلس الأمن أكد إدانته الشديدة للاستهداف المتعمد للمدنيين أو غيرهم من الأشخاص المشمولين بالحماية في حالات النزاعات المسلحة وأهاب بجميع أطراف النزاعات المسلحة وضع حد لهذه الممارسات وفقا لالتزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني.

وفي 13 يونيو أصدرت الكويت بيانا رئاسيا لمجلس الأمن حول التعاون بين المجلس وبين جامعة الدول العربية وذلك خلال ترؤس نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية جلسة جمعت بين الجانبين تحت بند (التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين).

وجاءت الجلسة ضمن فعاليات رئاسة الكويت لمجلس الأمن لشهر يونيو وشارك فيها كل من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبوالغيط.

ونص البيان على أن يؤكد مجلس الأمن مسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين ويشير إلى قراراته وبيانات الرئيسية التي تشدد على أهمية إقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة وللأنظمة الأساسية ذات الصلة المعمول بها في المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية.

وفي 20 أغسطس وجه السفير العتيبي رسالة إلى مجلس الأمن بشأن بناء الكويت منصة بحرية فوق منطقة (فشت العيج) أكد فيها أن بناء المنصة يتم في المياه الإقليمية للكويت ولذلك فهو من الأمور السيادية التي جاءت بغرض التأكد من سلامة المياه البحرية في خور عبدالله.

وفي 29 أغسطس أعلن العتيبي أن حاملي القلم للملف الإنساني السوري وهم الكويت وبلجيكا وألمانيا قدموا مشروع قرار بمجلس الأمن حول إدلب بهدف وضع حد لتدهور الأوضاع الإنسانية فيها.

وناقش مجلس الأمن في 19 سبتمبر ذلك المشروع لكنه فشل في إقراره بسبب استخدام روسيا والصين حق النقض (فيتو) لمنع صدوره.

وتعليقا على ذلك أعرب العتيبي عن خيبة الأمل لإخفاق المجلس في تحمل مسؤولياته قائلا: إن "التاريخ سيذكر هذه الجلسة وسيذكر مواقف كل عضو في مجلس الأمن من مشروع القرار الإنساني والمتوازن الذي تقدمت به الكويت وبلجيكا وألمانيا والذي كان يهدف فقط إلى حماية المدنيين في إدلب".

يذكر أن مجلس الأمن يتكون من 15 دولة بينها 10 دول أعضاء بالانتخاب إضافة إلى الدول الخمس الدائمة العضوية التي تتمتع بحق النقض (الفيتو) وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا.

ويعد مجلس الأمن هو أحد أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الستة التي تشمل أيضا الأمانة العامة والجمعية العامة ومجلس الوصاية ومحكمة العدل الدولية إضافة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

العتيبي: إشادة بدور الكويت وتنسيقها المستمر وعملها بشفافية مع جميع الدول العربية

السفير منصور العتيبي خلال جلسة مجلس الأمن حول الوضع الإنساني في سورية

الشيخ صباح الخالد مشاركا بجلسة المناقشة العامة في مجلس الأمن تحت البند صون السلم والأمن الدوليين

إنجازات دبلوماسية مهمة حققتها الكويت خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن خلال العامين الماضيين تمثلت في الدفاع عن القضايا العربية ومن أبرزها القضية الفلسطينية والأزمتين السورية واليمنية فضلا عن استصدار قرار يعد الأول من نوعه حول المفقودين في النزاعات المسلحة وقرار إنساني للأزمة السورية وبيان رئاسي بشأن اليمن.

وبمناسبة انتهاء العام الثاني على عضوية الكويت بمجلس الأمن قال مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي متحدثا حول هذا الدور في لقاء مع (كونا) أمس: "للأسف الشديد القضايا العربية كثيرة بمجلس الأمن وبعضها مضى عليه سنوات طويلة كالقضية الفلسطينية وهناك قضايا أخرى مدرجة منذ السبعينات ومنذ 2011 فالوضع كان صعبا جدا وبحسب إحصائيات سكرتارية مجلس الأمن فإن القضايا العربية التي ينشغل فيها المجلس تشكل 50 بالمئة تقريبا من مجمل اشغاله".

وأضاف أن الكويت ساهمت خلال عضويتها بالعمل في قضايا تخص الدول العربية كالعراق وسورية ولبنان والسودان والصومال واليمن وليبيا حيث كان العمل يتطلب تنسيقا دائما على مستويات مختلفة مع البعثات العربية الموجودة بنيويورك معربا عن امله في ان تكون الكويت قد نجحت بالدفاع عن بعض مشاغل هذه الدول.

وأكد العتيبي أنه ليس من السهل أن تتفاوض نيابة عن دول خارج المجلس وتحاول أن تضمن بأن كل التعديلات التي يطالبون بها والمواقف التي يحرصون على عكسها لا تمس فهذه مسائل تكون حساسة بالنسبة لهذه الدول.

وحول رأي الدول العربية بأداء الكويت في المجلس قال: "أعتقد من واقع اتصالاتنا في نيويورك أو العواصم العربية هناك رضى وإشادة بدور الكويت وتنسيقها المستمر وعملها بشفافية مع جميع الدول العربية". وبالنسبة لما تمثله عضوية مجلس الأمن من اهمية اوضح العتيبي "انها تجربة مفيدة ومحطة مهمة جدا بتاريخ الدبلوماسية الكويتية كون الكويت دولة صغيرة لا توجد لديها اجندة خفية في اي من المواضيع المدرجة على جدول اعمال مجلس الامن والمواضيع التي تهمنا بالدرجة الاولى تلك الخاصة بالدول العربية اضافة الى بعض القضايا التي تمس السلم والامن في المنطقة العربية".

وأضاف أن مرتكزات ومبادئ السياسة الخارجية الكويتية هي ذاتها المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة وتستند على عدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل النزاعات بالطرق والوسائل السلمية واحترام سيادة الدول فهذه هي المرتكزات الاساسية التي تنطلق منها سياسة الكويت الخارجية والتي شكلت اولويات الكويت التي اعلنت عنها قبل دخولها المجلس.

وفيما يتعلق بأبرز التحديات التي واجهت الكويت خلال عضويتها بين العتيبي "التحديات تقتصر على صعوبة بعض المسائل التي يناقشها المجلس وضرورة اتخاذ مواقف حيالها فقد تكون بعضها حساسة واغلب الدول الاعضاء لا ترغب بان تناقش المسائل التي تعنيها بمجلس الامن لاعتبارات كثيرة خاصة وان ما يجري في هذه الدول من اضطرابات او مظاهرات تعتبرها كثير من دول العالم شأن داخلي لا يجب ان يتم مناقشته في المجلس".

وحول تجربة حمل الكويت القلم للملف الإنساني السوري أفاد بأن ذلك يعني أن تكون مسؤولا عن صياغة مخرجات المجلس وتكون في صلب عملية صنع القرار وهي مسؤولية كبيرة لأن ذلك يتطلب التنسيق مع أعضاء مجلس الأمن وصياغة مشروع القرار او البيانات الرئاسية او الصحفية ومناقشتها مع الاعضاء وتوزيعها وقيادة عملية مفاوضات تستغرق احيانا اكثر من اربعة اسابيع.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أكد العتيبي "هي قضية العرب الأولى وهي القضية المركزية وهناك مواقف عربية ثابتة من القضية وعلى مستويات مختلفة كمجلس الجامعة العربية الوزاري او على مستوى القمة والكويت العضو العربي في المجلس تمثل الدول العربية فرغم تصويتنا باسم الكويت ورغم القائنا كلماتنا باسمها لكن مواقفنا حيال القضايا العربية وعلى راسها القضية الفلسطينية متسقة ومتفقة تماما مع الموقف العربي المعلن".

وحول الأزمة اليمنية قال العتيبي: "تاريخ وساطة الكويت ومحاولتها حل الخلافات اليمنية قديم جدا حيث كانت هناك وساطات سابقة وعلاقاتنا مع اليمن تاريخية وعندما اندلعت الأزمة الحالية بانقلاب جماعة الحوثي على الحكومة الشرعية كان للكويت مواقف مبدئية وانضمت إلى التحالف لاستعادة الشرعية وجهود الوساطة كانت قبل دخولنا المجلس وفي عام 2016".

ولفت إلى أن "الكويت سهلت خلال مفاوضات ستوكهولم الأخيرة عملية نقل مفاوضي جماعة الحوثي من صنعاء إلى ستوكهولم.. وخلال العضوية في المجلس دعمت الكويت جهود الأمم المتحدة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتؤكد دائما في جميع بياناتها بأنه لا حل عسكريا في اليمن ويجب أن يتم الحل بشكل سلمي من خلال مفاوضات".

وبالنسبة لعلاقة مجلس الامن مع جامعة الدول العربية قال العتيبي "حرصنا على تحسن هذه العلاقة بموجب اتفاقات يتم التوقيع عليها بين المنظمتين في مجال حفظ السلم والامن الدوليين حيث تعاني الجامعة العربية من اوضاع معينة ودورها في حل النزاعات والمشاكل التي تعاني منها بعض الدول العربية ليس بالمستوى المطلوب او المأمول منها حيث تم اعتماد بيان رئاسي تاريخية وعندما اندلعت الأزمة الحالية بانقلاب جماعة الحوثي على الحكومة الشرعية كان للكويت مواقف مبدئية وانضمت إلى التحالف لاستعادة الشرعية وجهود الوساطة كانت قبل دخولنا المجلس وفي عام 2016".

ولفت إلى أن "الكويت سهلت خلال مفاوضات ستوكهولم الأخيرة عملية نقل مفاوضي جماعة الحوثي من صنعاء إلى ستوكهولم.. وخلال العضوية في المجلس دعمت الكويت جهود الأمم المتحدة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتؤكد دائما في جميع بياناتها بأنه لا حل عسكريا في اليمن ويجب أن يتم الحل بشكل سلمي من خلال مفاوضات".

وبالنسبة لعلاقة مجلس الامن مع جامعة الدول العربية قال العتيبي "حرصنا على تحسن هذه العلاقة بموجب اتفاقات يتم التوقيع عليها بين المنظمتين في مجال حفظ السلم والامن الدوليين حيث تعاني الجامعة العربية من اوضاع معينة ودورها في حل النزاعات والمشاكل التي تعاني منها بعض الدول العربية ليس بالمستوى المطلوب او المأمول منها حيث تم اعتماد بيان رئاسي قدمته الكويت لتأسيس نواة اولية لتطوير العلاقة بين الجامعة العربية وكل من الامم المتحدة ومجلس الامن".

وفيما يتعلق بموضوع الأسرى والمفقودين أوضح "أن موضوع الاسرى والمفقودين واعادة الممتلكات من المسائل التي مازالت مطروحة والعراق إلى الآن لم يف بكامل التزاماته في هذين الملفين وبعضها ذات طبيعة انسانية خاصة موضوع المفقودين وهناك تعاون كبير من جانب الأخوة في العراق ممثلا بالحكومة والجهات المختصة بوزارتي الدفاع والخارجية فالتعاون كامل مع الأمم المتحدة والآليات الدولية المكلفة بمتابعة هذه الملفات". وحول التعاطي مع قضية اقلية الروهينغيا اشار العتيبي الى ان الكويت نجحت خلال العضوية بتنظيم زيارة الى بنغلاديش وميانمار بهدف تسليط الضوء على نحو مليون لاجئ من الروهينغيا يعيشون في حالة مزرية وبائسة وحاولت الكويت خلال الزيارة بالتنسيق مع بريطانيا وبيرو الدفع باتجاه وضع خطة منظمة لاعادتهم الى مواطنهم الاصلية في ولاية راخين.